14 أكتوبر تنشر البرنامج العام لحكومة الوفاق

البرنامج يتظمن العمل على استعادة الاستقرار السياسي والأمني التعامل مع المبادرة وآليتها وقرار مجلس الأمن كخارطة طريق

العمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

استعادة الخدمات التي تضررت في المرحلة الماضية

التعهد باحترام حقوق الإنسان وتلبية المطالب المشروعة للشباب

الاستمرار فى تنفيذ سياسة التخفيف من الفقر وترشيد الإنفاق العام

◆◆

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي إلى البرنامج العام للحكومة الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء الأخ/ محمد سالم باسندوة بحضور أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس النواب من كافة الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة بالمجلس والمستقلين.

وقد عقب رؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين على البرنامج بشكل عام منطلقين من حرصهم الشديد على الروح الديمقراطية والعقل الجماعي الذي ساد أجواء ومناخات الجلسة .. معطين للمصلحة العامة وللوطن والشعب اليمني جل اهتمامهم وجعل قضاياه في مقدمة الاهتمامات .

ولفتوا من خلال آرائهم وملاحظاتهم إلى أهمية إثراء برنامج الحكومة بالأفكار القيمة .. مشددين على ضرورة أن تعطى أهمية كبرى في البرنامج للمسائل الاقتصادية وحل المشكلات الأساسية التي يعاني منها الناس خاصة تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والحالة المعيشية .

وفيما يلي نص البرنامج العام للحكومة

الحمد لله رب العالمين القائلِ في محكم كتابة الكريم:
«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا..»
« صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين..

الأخ/رئيس مجلس النـــــواب ..
الإخوة/ نواب رئيس المجلـــس..
الإخوة/أعضاء مجلس النـــواب..
السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

الحمـد لله الذي وفق اليمنيين إلى كلمة سـواء، وأنعم عليهم بالوفاق، بعد مرحلة صعبة أوصلت البلد إلـى حافة الخطر، ووضعت أحلام اليمنيين وتطلعاتهم إلى حياة كريمة في ظل يمن ديمقراطي موحد، أمام اختبار صعب لم يسبق له مثيل، غير أن الحكمـة اليمانية نجحت في فرض منطق السـلام والوفاق ، وطي صفحة مؤلمة من تاريخ اليمن المعاصر.

فمن روح الحكمة اليمانية انبثقت إرادة قوية عبر عنها سياسيو وحكماء هذا البلد، وجسـدوا من خلالها مسـتوى عالياً من المسـئولية في التعامل مـع الجهود الخيرة، والإرادة الأخوية الصادقة للأشـقاء في مجلس التعاون لـدول الخليج العربية، الذين وضعوا بمبادرتهم أساسـاً جوهرياً للتسوية السياسية، كما أظهر اليمنيون المستوى نفسـه من التعامل والتفاعل مع جهود الأصدقاء في المجتمع الدولي الذين أسهموا- وبحـرص كبير علـى مصالـح اليمن- فـي صياغة خارطـة طريق لتنفيـذ المبادرة الخليجيـة، ممثلة بالآلية التنفيذية التـي انطلقت من روح قرار مجلس الأمن الدولي رقم(2014).

الأخ/رئيس مجلس النواب ..
الإخوة النـــــــواب ..

إن أقل ما يوجبه علينا الوفاء هو أن نذكر بالعرفان والامتنان موقف خادم الحرمين الشـريفين الملك/عبدالله بن عبدالعزيز – عاهل المملكة العربية السـعودية – الذي تفضـل باسـتضافة ورعايـة حفل التوقيـع على المبـادرة الخليجية وآليـة تنفيذها المزمنة ، الذي أقيم يوم 23 نوفمبر الماضي، بالديوان الملكي في الرياض وبحضور ولـي عهده الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السـمو الملكي الأمير/نايف بن عبدالعزيز.

ولا يفوتنـا أن نتوجه بالشـكر كذلك إلـى أصحاب الجلالة والسـمو قادة بقية دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية على اهتمامهم بأمن واسـتقرار ووحدة بلادنا، وفـي الوقت نفسـه ، فإننا ننتهـز هذه الفرصة لنعـرب مجدداً عن تقديرنـا البالغ ، وتثمينـنا العالي لكل الجهود المضنية ، والمسـاعي الحثيثة التي بذلها أصحاب السمو والمعالي : وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة ، ومعالي أمينه العام: الدكتور/عبداللطيف بن راشد الزياني الذي تجشم متاعب جمة، وكذلك للأدوار التي قام بها أصحاب السـعادة سـفراء دول الخليج الشـقيقة وسـفراء الدول دائمـة العضوية في مجلس الأمن، وسـفير الاتحاد الأوروبي وسـفراء الدول الأخرى الأعضـاء فيه المعتمدون لدى بلادنـــا والأخ/جمال بـن عمر – مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة – الذي ساهم ، مساهمة فاعلة في إعداد الآلية التنفيذية المزمنة.

أن الحكومـة التي تمثـل اليوم أمام مجلسـكم ما هي إلاّ ثمرة مـن ثمار المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها المزمنة، اللتين تم الاتفاق والتوقيع عليهما بعد طول عناء، وجهـدٍ جهيد على مدى شـهور عدة كاد الوطن خلالها ينزلق نحـو المجهول .. لكن بالرغم من ذلك ، فإن تجاوزه كلياً يبقى رهناً بالالتزام بتنفيذ ما تبقى من بنودهما في المواعيد المحددة بجدية، ودونما تلكؤ حتى يسـتطيع شعبنا الانعتاق من براثن الأوضاع الصعبة التي يعاني منها ، ويرزح تحت وطأتها ، وتحقيق التغيير الذي ينشده ، والمتمثل في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة وناهضة على أساس من المواطنة المتسـاوية ، وسـيادة النظام والقانون ، واحترام حقوق الإنسان ، يعم ربوعها الأمن والاستقرار ، والرخاء والازدهار، ويجمع بنيها العيش في إخاء ووئام، ومحبة وسلام .

ومـع ذلـك فإن ما يبعث على الأمـل والتفاؤل أن ما تم حتـى الآن من خطوات بما فـي ذلك البـدء في الإعداد والتحضير لإجـراء الانتخابات الرئاسـية المبكرة يوم 21 فبراير القادم وما تقوم به لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار ينبغي أن يحملنـا جميعاً على الشـعور بقدر كبير من الإطمئنـان إلى أن عجلة التغيير بدأت تدور، وإننا بتكاتفنا وتضافر جهودنا جميعاً قادرون على قهر الصعاب، والتغلب على المشاكل، وإعادة اللحمة إلى سداها بإذن الله.

الأخ/رئيس مجلس النواب ..
الأخوة النـــــــــواب ..

إن الحكومـة، وانطلاقـاً من وعيها بجملـة التحديات التي تجابـه الوطن في هذه المرحلة، وبحاجاته الملحة، يسـرها أن تضع بين يدي مجلس النواب الموقر برنامج عملهـا، منطلقـاً في ذلـك من الدسـتور والمبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذية، ومسترشـدة بمشـروع الخطة الخمسـية الرابعـة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية والتخفيف من الفقر للأعوام من 2011-2015م، ومسـتهدفةً الأولويات التالية، التي ستنهض بها الحكومة خلال الفترة الانتقالية:

أولا : في المجال السياسي واستعادة الاستقرار السياسي والأمني:

سـتعمل الحكومـة خـلال الفتـرة المحددة لهـا فـي الآليـة التنفيذيـة للمبادرة الخليجية،علـى توظيـف كافـة إمكانياتها، وحشـد كافـة الجهود الوطنيـة من أجل استعادة الاستقرار السياسي والأمني، وتهيئة المناخات أمام تحقيق الانتقال السلمي والآمن للسـلطة، واحترام حقوق الإنسـان، وتلبية المتطلبات المشروعة للشباب في التغييـر، والمضي في هذا الطريق، على ذات الخطوات الأساسـية التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وسـتتعامل الحكومة مع المبادرة الخليجية وآليتهـا التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقـم(2014)، باعتبارها خارطـة طريق ملزمـة وضرورية لعبور اليمـن إلى مرحلة جديـدة، يتحقق فيهـا التغيير الذي ينشـده اليمنيون وفي المقدمة منهم الشـباب، وباعتبار إن لأحكامها أولوية التطبيق خلال المرحلة الانتقالية..

وسـتحرص الحكومة ضمن أولوياتها في هذا المجال، أيضاً، على إعلاء وتجسـيد قيـم ومعاييـر الحكـم الرشـيد، في إطـار نهـج متكامل مـن المبـادئ والإجراءات والممارسـات المجسـدة لهذه القيم والمعايير، على مسـتوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة، وجهازها الإداري والتنفيذي، وعلى مستوى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع، وبالمؤسسـات الإقليمية والدولية. وسـينصب اهتمام الحكومة على تحسـين البناء المؤسسـي والتشـريعي لبنـاء منظومة النزاهـة الوطنية في كافة سـلطات الدولة المركزيـة والمحليـة عبر تعزيز وتفعيل منظومة مكافحة الفسـاد وتجسـيد مبادئ الشـفافية والمساءلة، وتكافؤ الفرص، والأخذ بمعايير الكفاءة، وإعمال الدور الرقابي الرسـمي والشـعبي الفاعل على الأداء، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، كما ستحرص الحكومة علـى العمل مع المجتمـع الدولي في مكافحة الإرهـاب ومكافحة الجريمة المنظمة بجميع صورها وأشكالها..

ثانياً : في المجال الاقتصادي والتنموي:

ستضع الحكومة على رأس أولوياتها الملحة، قضية استعادة الخدمات التي تضررت خلال المرحلة الماضية، وفي مقدمتها:

حل مشكلة الإنقطاعات الحادة في خدمة التيار الكهربائي، وترقية وتحسين كفاءة محطـات التوليـد القائمة في المدن الرئيسـية، وحل الإشـكاليات المرتبطة بتوفير الوقود اللازم لتشغيلها.

حـل أزمة المشـتقات النفطية، وضمان توفيرها بأسـعار عادلة، بحيث لا يسـمح للمهربين الاستمرار في الاستفادة من الدعم الحكومي.

دعـم ورعاية القطاعات الاقتصادية الواعدة بما يمكنها من تحقيق عائدات أفضل للدولة والمساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حشـد الجهود الإقليمية والدولية والدولية لتأهيل وتنمية قدرات الشباب لدمجهم في أسواق العمل.

الاسـتمرار في توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق، واعتماد آلية مناسبة لمراقبة الأسعار وكسر الاحتكار.

وستسـعى الحكومة إلى إقناع الدول الشـقيقة والصديقة، بإنشـاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مسـتوى المحافظات، والتعاقد مع الشـركات الاستشـارية، لإعداد الدراسـات ، وإجراء المناقصات ، واختيار الشركات المنفذة لهذه المشاريع.

واعتمـاداً على ما أبداه ويبديه الأشـقاء في مجلس التعاون لـدول الخليج العربية مشـكورين من اسـتعداد صـادق ورغبة جادة للإسـهام في نهوض وتطـور بلادنا ، فإن الحكومة سـوف تطلب منهم التعاقد مع شـركات متخصصـة لإعداد مخططات عامة للمدن الرئيسـية : صنعاء، عدن ، تعز ، المكلا ، والحديدة ، بحيث يتم تنفيذها بمساعدتهم ، وتعاون القطاع الخاص الوطني من اجل الارتقاء بهذه المدن من حيث المظهر والشكل الجمالي إلى المستوى اللائق بها.

كما ستعمل الحكومة على إنشاء صندوق خاص يتولى تقديم المساعدات الشهرية لأسر الشهداء والجرحى والمصابين والحصول على منح علاجية للجرحى والمصابين الذين تستدعي حالاتهم الصحية الانتقال إلى الخارج.

وإنطلاقـاً من إدراكها للمسـؤوليات الملقاة على عاتقها ، والمهـام المطلوب منها القيـام بهـا ، ومن إيمانها بوجـوب تكاتف الجميع جنباً إلى جنب لانتشـال اليمن من براثـن الأوضاع الصعبة التي تعيشـها ، فقد حرصت الحكومة علـى جعل برنامجها العام شـاملاً في محتواه لكافة السياسـات الوطنية والقطاعيـة الهامة ، وبما يحقق تلبية المتطلبات الضرورية ، ومواجهة التحديات والمشاكل المركبة القائمة من خلال وضـع الحلـول والمعالجات الهادفة إلى التغلب عليها والحد مـن آثارها على المجتمع وعلى عملية التنمية الشاملة في بلادنا.

وعليه، رأت حكومة الوفاق الوطني تجسيد كل ذلك في برنامجها العام المعروض عليكم، الذي يشتمل على الأجزاء التالية:

الجزء الأول
السياسات الحكومية لتنفيذ آلية مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية المزمنة في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية

التزاماً بتنفيذ المهام والصلاحيات المناطة بالحكومة والمشتركة مع نائب الرئيس ومجلـس النواب في المرحلـة الأولى من الفتـرة الانتقالية سـتعمل حكومة الوفاق الوطني على إتباع عدد من السياسـات والإجراءات المنفذة والتي سـيأتي ذكرها في سـياق الجزء الثاني من هذا البرنامج، ونشـير هنا إلى أن حكومة الوفاق الوطني قد شـرعت في تنفيذ بعض المهام المناطة بها في المرحلة الأولى التي سبقت مواعيد البدء بتنفيذها موعد عرض هذا البرنامج على مجلسكم الموقر ومنها :

إقـرار مصفوفـة المهـام والصلاحيات المناطـة بالحكومـة في الآليـة التنفيذية للمبادرة

المشـاركة في أعمال لجنة الشئون العسـكرية وتحقيق الأمن والاستقرار برئاسة نائب رئيس الجمهورية .

تكثيـف الاتصال والتنسـيق مع عدد من الدول الشـقيقة والصديقـة والمنظمات المانحة لدعم تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية .

البدء بتنفيذ البرامج الفنية لإعادة خدمات الكهرباء للإنتاج والتشغيل..وغيرها.

وعلى هذا الأساس فإن المهام المناطة بحكومة الوفاق الوطني في المرحلة الأولى الـواردة في الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة التي سـتعمل الحكومة على تنفيذها هي:

إعداد التشـريعات اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها فـي مبادرة مجلس التعـاون الخليجي وآليتهـا التنفيذية وعرضهـا على مجلس النواب لاعتمادها(إقرارها) وفقا للبند الثالث من مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

العمـل مع سـائر الجهـات المعنية لضمـان وقف جميع أشـكال العنـف وانتهاكات القانون الإنسـاني، وفض الاشـتباك بين القوات المسـلحة والتشـكيلات المسـلحة والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، وضمان عودتها إلى ثكناتها، وضمان حرية التنقل للجميع في كافة أنحاء البلد، وحماية المدنيين وغير ذلك من التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة.

العمل المشـترك مع نائـب الرئيس ومجلس النواب لتنفيذ الآليـة وبما فيها انجاز الآتي:

وضـع وتنفيذ برنامـج أولي لتحقيق الاسـتقرار الاقتصادي والتنميـة الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن.

تنسيق العلاقات مع الجهات المانحة في المجال الإنمائي.

ضمان أداء المهام الحكومية على نحو منظم بما فيها الإدارة المحلية وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.

العمـل على إعداد وتنفيذ موازنة مؤقتة والإشـراف على إدارة جميع جوانب مالية الدولة وضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.

اتخاذ الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد 21 فبراير 2011م.

إنشاء الهيئات التالية :-

لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار .

مؤتمر الحوار الوطني.

تشكيل لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف وباقي أنحاء اليمن لنشـر وشرح تفاصيل مبادرة مجلس التعاون الخليجـي وآليتهـا التنفيذية المزمنة ، وإطـلاق نقاش مفتوح حول مسـتقبل البلاد والذي سيتواصل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإشراك الشباب في تقرير مستقبل الحياة السياسية.

العمل على تهيئة الظروف المناسـبة ودعم عمل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال لضمان:

إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه.

إنهاء جميع النزاعات المسلحة.

عودة القوات المسـلحة وغيرها من التشكيلات العسـكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسـلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المـدن، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من المليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية.

إزالـة حواجـز الطـرق ونقـاط التفتيـش والتحصينـات المسـتحدثة فـي كافـة المحافظات.

إعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شـروط الخدمة في القوات المسـلحة والأجهزة الأمنية.

منع حدوث أي مواجهات مسلحة في اليمن.

تحقيق تكامل القوات المسـلحة تحت هيكل قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون.

العمل على تنظيم وضمان عقد انتخابات رئاسية مبكرة في موعدها المحدد وفقاً للآتي:

إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في موعدها المحدد 21 فبراير 2012م لمنصب الرئيس بترشيح المرشح التوافقي وفي ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الحالية وتحت إشـرافها باسـتخدام سـجل الناخبين الحالي وذلك بصورة استثنائية، ويحق لأي مواطن ذكرا كان أم أنثى بلغ السن القانونية الانتخاب ويمكنه إثبات ذلك استناداً إلى وثيقة رسمية، مثل شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية الوطنية.

طلـب توفير المسـاعدة الانتخابية من الأمم المتحدة وتنسـيقها بمـا يكفل إجراء الانتخابات بصورة منظمة وفي أوانها.

تشكيل لجنة تفسير لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

الجزء الثانـي
السياسات الحكومية العامة والقطاعية لعمل الحكومة في الفترة القادمة

ستعمل حكومة الوفاق الوطني على تنفيذ المهام المناطة بها في المرحلة الثانية مـن المرحلـة الانتقالية لعملية انتقال السـلطة في اليمن وفق عدد من السياسـات العامة والقطاعية التي تمثل أولويات عملها لضمان معالجة الأزمة السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وذلك من خلال السياسات والإجراءات المستهدفة خلال الفترة القادمة وفق المحاور التالية :

المحور الأول: السياسات الاقتصادية :

يركـز البرنامـج على عدد مـن السياسـات الاقتصاديـة التي تدعـم التعامل مع التحديـات التي تواجه بلادنـا، ورفع وتيرة الأداء الاقتصـادي والتنموي ومعالجة آثار الأزمـة في هذا الجانب وبمسـتوى يلبي تطلعات المواطنين في غـدٍ أفضل ، وبناء الدولة المدنية الحديثة برؤية استشـرافية مسـتقبلية لاسـتخدام واسـتثمار أفضل المتاحات والإمكانيات من الموارد المحلية والإقليمية والدولية، حيث يتضمن البرنامج أولويات السياسات الاقتصادية التالية :

النمو الاقتصادي:

يتبنـى البرنامج سياسـات حفز النمو الاقتصادي وفق قاعـدة مبنية على التعويل علـى المتغيرات الداخليـة والاهتمام بالعوامل الخارجية بشـكل متواز ، والجمع بين الواقعيـة والطموح من خلال تسـريع وتيرة تنفيذ الإصلاحـات الوطنية التي تمثل مدخـلاً منهجياً وضـرورة حتمية لتحقيـق النهوض الاقتصادي وذلـك بالتركيز على المسائل التالية:

تحقيق معدل نمو اقتصادي من خلال توفير الحوافز المناسبة للقطاعات الإنتاجية وإعانات الإنتاج بما يؤدي إلى التخفيف من الفقر والبطالة.

مراجعة المسـار الاقتصادي للأجل المتوسـط والطويل من خلال مراجعة مشروع الخطـة الخمسـية للدولـة(2011 – 2015م) والإطار المالي متوسـط المدى وبرامج التنمية مع المانحين وتحديد فجوة التمويل.

السـيطرة على عجـز الموازنة العامة عند الحدود الآمنـة وتمويله من مصادر غير تضخمية.

السيطرة على معدلات التضخم وفرض رقابة على أسعار السلع الأساسية .

تسـريع وتيرة تنفيذ الإصلاحـات المالية والنقدية اللازمة لاسـتعادة الاسـتقرار الاقتصادي .

العمل على إعـادة توجيه الإنفاق العام نحو متطلبـات تحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الأسـماك والسياحة والصناعة والمعادن والمحاجر وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاجتماعية .

استكمال الإجراءات القانونية المؤسسية لإنشاء سوق الأوراق المالية .

التخفيف من الفقر :

ستعمل الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياسات التخفيف من الفقر إيمانا منها بأن طريق بناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق العيش الكريم للمواطنين لن يتأتى إلاّ بالحد من الفقر وإزاء ذلك ستتبنى الحكومة السياسات التالية:

تنفيذ برامج فعالة لتنمية القطاعات الواعدة غير النفطية

توسـيع آليات وبرامج شـبكة الأمان الاجتماعـي وبالذات زيادة المسـتفيدين من خدمـات صندوق الرعاية الاجتماعية من الأسـر الأشـد فقراً وزيـادة القيمة النقدية للإعانة المقدمة لهم بالاستفادة من نتائج المسح المنفذة في هذا الجانب .

زيـادة فـرص العمل المتاحة للشـباب من خـلال إعـداد البرامج اللازمـة لتنمية قدراتهم وإشراكهم في التنمية.

إعطاء أولوية للاسـتثمارات كثيفـة العمالة وتنفيذ الإسـتراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

العمل على توظيف الخريجين المقيدين بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

تحسين مستوى الدخل للعاملين في مختلف وحدات الخدمة العامة.

قطاع المالية :

يعول البرنامج العام للحكومة على استهداف عدد من سياسات تحسين وتيرة أداء إدارة المالية العامة لمعالجة الآثار العميقة الناجمة عن الأزمة خلال الأشـهر الماضية وحفـز الموارد المالية والمحافظة على معدلات العجز في الموازنة في الحدود الآمنة من خلال :

إصلاح إدارة المالية العامة:

وتتضمن إتباع السياسات والأنشطة التالية :

اسـتكمال إصلاح الموازنة العامة من خلال اسـتمرار تحسين التنبؤات الاقتصادية والمالية وتطوير آلية إعداد الإطار الاقتصادي والنفقات متوسطة المدى .

اسـتكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة .

استمرار تعزيز القدرات للعاملين في المجال المالي بما يلبي تطوير وتحديث إدارة المالية العامة .

تعزيـز نظام المشـتريات والمناقصـات والمزايدات والمخـازن الحكومية والرقابة